قراءة في الموازنة العامة للسنة المالية 2021م

وتطلعات خطة التنمية الخمسية العاشرة

(2021 – 2025م)

سلطنة عُمان
الجمعية الاقتصادية العُمانية
يناير 2021

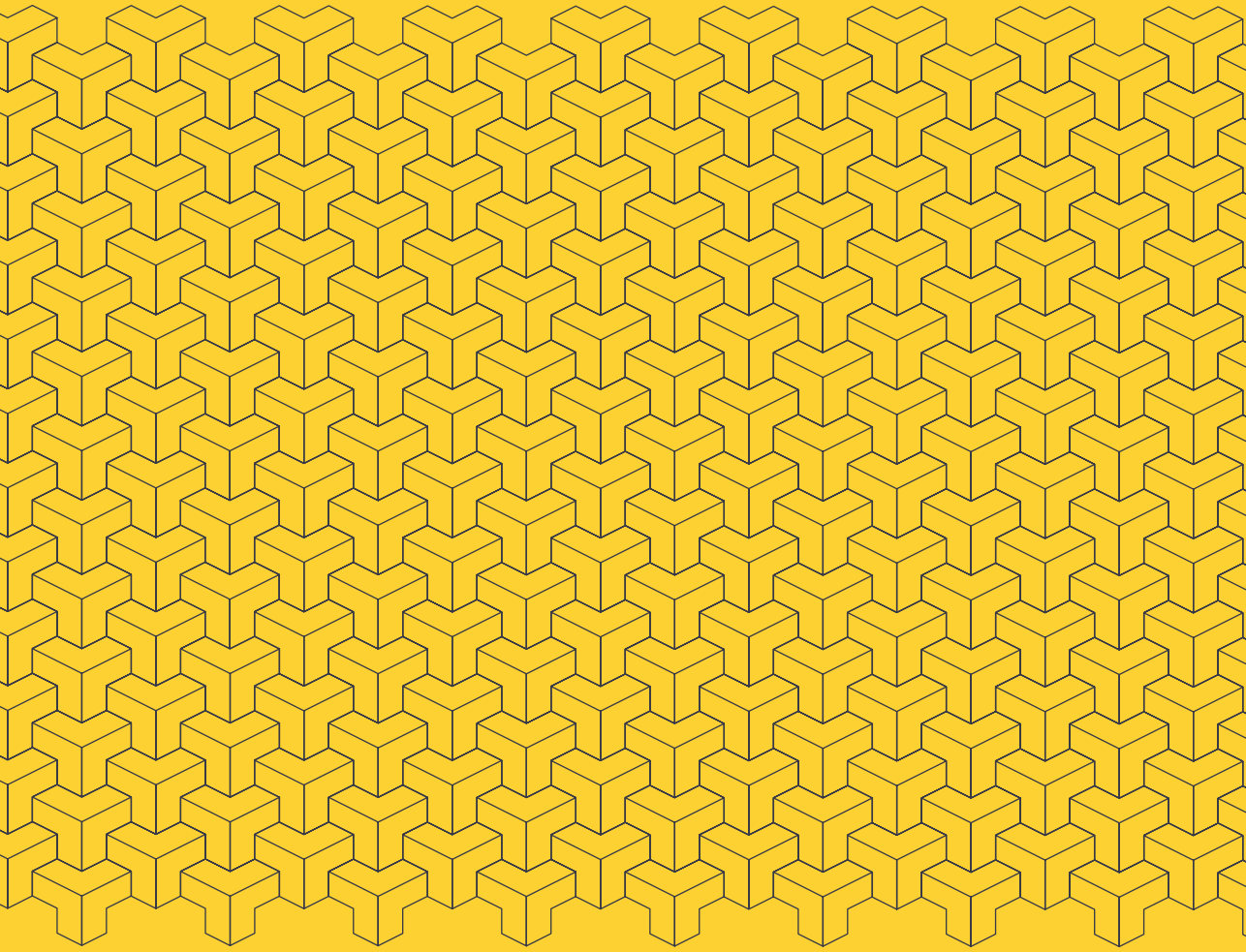

إعداد

الدكتور / خالد العامري
رئيس الجمعية الاقتصادية العمانية
الفاضل/ محمود البلوشي
عضو مجلس الإدارة الجمعية الاقتصادية العمانية
المهندس / حمد الوهيبي
عضو مجلس الإدارة الجمعية الاقتصادية العمانية
الفاضل/ أدهم الدغيشي
عضو الجمعية الاقتصادية العمانية

كل الشكر للمشاركين في الجلسة الحوارية

صاحب السمو الدكتور / أدهم آل سعيد
الشيخ المكرم / محمد الحارثي
الدكتور / حاتم الشنفري
الدكتور/ عبدالملك الهنائي
الدكتور / عبدالعزيز الهنائي
المهندس / محمد الغساني
الدكتور/ عبدالله باعبود
الدكتور/ عربي مدبولي
الفاضل / خالد الكلباني
الفاضل / طالب البلوشي
الفاضل/ مرتضى حسين علي

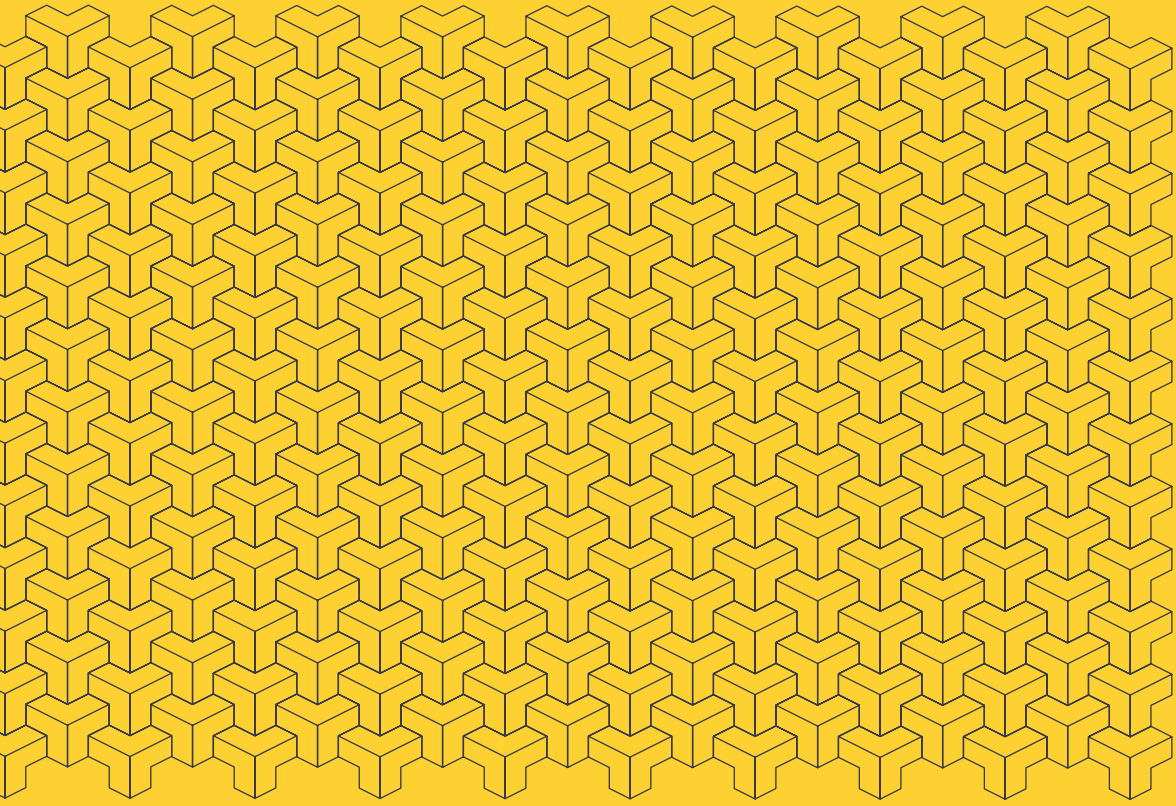

المحتويات

مقدمة (كلمة رئيس مجلس الإدارة)	7
ملخص الجلسة النقاشية حول موازنة الدولة العامة للسنة المالية 2021م	8
مقارنة الانفاق العام	12
ميزانيات الخطة الخمسية التاسعة	15
الخطة الخمسية العاشرة	27
الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2021م	30
الخلاصة	38
الخاتمة	39
المراجع	40

المقدمة

إن الجمعية الاقتصادية العمانية تضطلع بمسؤوليتها في توضيح القضايا الاقتصادية للمجتمع والذي يعد من صميم أعمال الجمعية في إثراء الوعي الاقتصادي مجتمعياً ومساندة الحكومة الرشيدة في إبداء الرأي والمشورة في الشأن الاقتصادي وكل ما من شأنه رفعة هذا الوطن العزيز.

إذ تضع الجمعية الاقتصادية بين أيديكم تقريرها قراءة في موازنة 2021 وتطلعات الخطة الخمسية العاشرة إذ يسلط التقرير الضوء على الموازنة العامة للدولة لعام 2021، والخطة الخمسية العاشرة "2021 ـ 2025"، ويتضمن التقرير الملخص التنفيذي، وتحليل الموازنة العامة للدولة لعام 2021، بالإضافة إلى الاقتصاد الكلي، والمخاطر والتحديات والفرص، ويأتي إصدار هذا التقرير ضمن مسؤوليات الجمعية الاقتصادية العمانية لتعزيز المعرفة الاقتصادية مجتمعياً وتوضيح اتجاهات بوصلة الاقتصاد الوطني خلال الخطة الخمسية العاشرة "2021 ـ 2025" واستشراف الآفاق الاقتصادية في رؤية عمان 2040 التي دخلت حيز التنفيذ بدءاً من العام الجاري.

حفظ الله عمان عزيزة مجيدة في ظل القيادة الرشيدة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ ونسأل الله العلي القدير أن يكتب لبلادنا عمان الازدهار والتقدم والرفاه الاجتماعي وتحقيق ما تصبو إليه السلطنة في خطتها الخمسية العاشرة "2021 ـ 2025" ورؤية عمان 2040 ـ

الدكتور / خالد بن سعيد العامري
رئيس الجمعية الاقتصادية العمانية

ملخص الجلسة النقاشية حول موازنة الدولة العامة للسنة المالية 2021م وخطة التنمية الخمسية العاشرة:

عقدت الجمعية الاقتصادية العمانية جلسة نقاشية حول الموازنة المالية العامة للدولة لعام 2021م وخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021 – 2025م) بحضور عدد من أعضاء الجمعية وذلك بتاريخ 6 يناير 2021م، ولقد كانت أهم محاور النقاش كما يلي:

التغييرات التي طرأت على بنود الموازنة:

بدأ النقاش حول بعض التغيرات في بنود الموازنة للسنة المالية 2021م، فعلى سبيل المثال تم نقل مصروفات النفط والغاز الجارية والرأسمالية إلى خارج الموازنة العامة وسوف تكون تحت نطاق شركة تنمية طاقة عمان. وكما تم إدراج صافي ايرادات النفط والغاز في الايرادات العامة فقط وعلى حساب متوسط سعر النفط بـ45 دولار للبرميل ومعدل انتاج النفط بـ960 برميل يوميا. وكذلك تم التطرق إلى مصروفات شراء ونقل الغاز المدرجة في الانفاق والمقدرة بـ780 مليون ريال عماني وهي نفقات الحكومة لشراء الغاز من الشركات المنتجة وعلى حسب السعر المنصوص عليه في اتفاقيات الحكومة مع الشركات والذي قد يكون مختلفا عن سعر الغاز الطبيعي بالسوق الحالي.

الانفاق العام:

يقدر الانفاق الحكومي بـ 47% من الناتج المحلي الاجمالي والذي لا يزال مرتفعا مقارنة باقتصاديات الدول الاخرى وأنه يجب التركيز على خفضه الى حدود 25% وذلك عن طريق خفض الانفاق او العمل على رفع الناتج المحلي الاجمالى الى ما فوق 40 مليار ريال عماني. وفي المقابل لا زالت الحكومة تعتمد علي النفط والغاز في الايرادات العامة بنسبة 63% وباقي الإيرادات هي في الأغلب محصلة من الضرائب والرسوم. وفي الأغلب تحقق هده الايرادات أقل من المستهدف لها بفوارق واضحة وفقا لتقلبات أسعار النفط. وتم التطرق أيضا لحداثة تجربة الضرائب في السلطنة، وأبعاد تأثيرها على الاقتصاد الوطني، علما أنه تم تطبيق الضريبة الانتقائية في عام 2020م وسيتم تطبيق الضريبة المضافة في عام 2021م.

الانفاق الاستثماري:

تم مناقشة أهمية الانفاق الاستثماري لتحفيز الاقتصاد الوطني واستعادة النمو الاقتصادي وإنعاش القطاعات الاقتصادية وخلق فرص عمل مناسبة للباحثين وجذب الاستثمارات الجديدة وتنمية المناطق للمساهمة في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق ذلك يكمن في تحسين سوق العمل وسوق رأس المال والتقدم التكنولوجي. ولقد تم تقدير مجمل الانفاق الاستثماري المتمثل في المشاريع الحكومية الانمائية واستثمار جهاز الاستثمار العماني وشركة تنمية طاقة عمان بـ 5.1 مليار عماني. ويعتبر هذا الانفاق الاستثماري قليل جدا، وعليه يجب الاستفادة من جهاز الاستثمار الحكومي واستخدام أدواته وخبراته الاستثمارية الواسعة وعلاقاته الدولية في تكثيف الجهود لاستقطاب الاستثمار الأجنبي. وكما أشير أنه يجب أن تكون هناك تكاملية بين مديرية ترويج الاستثمار بوزارة التجارة وجهاز الاستثمار العماني والهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة وذلك لخدمة المصلحة العامة للبلاد.

تحفيز بيئة الأعمال:

تم التطرق إلى أهمية تسهيل الإجراءات في مزاولة الاعمال التجارية ووضع مؤشرات أداء والتكاملية مع القطاعات المختلفة فيما يتعلق بالتصاريح وتفعيل دور الخدمات الالكترونية وتذليل العقبات للمستثمرين وخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما تم التطرق الى قانون العمل الجديد، والذي من المؤمل أن يتم اصداره في عام 2021م، لما له من أهمية كبيرة في خلق سوق عمل ذو إضافة نوعية لاقتصاد البلاد، وفعال في خلق فرص وظيفية جديدة. وبالتالي سيساعد في تحسين بيئة الأعمال بالسلطنة. وتتميز السلطنة بوجود عدة قطاعات واعدة بإمكانها تطوير الأعمال بشكل سريع، فعلى سبيل المثال يعتبر قطاع السياحة من القطاعات التي تستطيع خلق فرص عمل سريعة حيث يستطيع خلق وظيفة واحد مقابل كل عشرة سائح، فإذا ما تمكن الاقتصاد من جذب 10 ملايين سائح فإنه سيتمكن من خلق قرابة مليون فرصة وظيفية علي حسب الاحصاءات العالمية. وكذلك أشير إلى إنه يجب العمل على تغيير النمط والتفكير الوظيفي لدى العمانيين بحيث يتم التوجه الى وظائف جديدة أو تلك التي يشغلها الوافدون حاليا. علما أن 90% من الشركات المسجلة (190 ألف شركة) لا يوجد لديها موظفين عمانيين، وهنا يجب إيجاد خطة وطنية لإحلال العاملين الوافدين بطريقة يتقبلها الطرفين ولا توثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

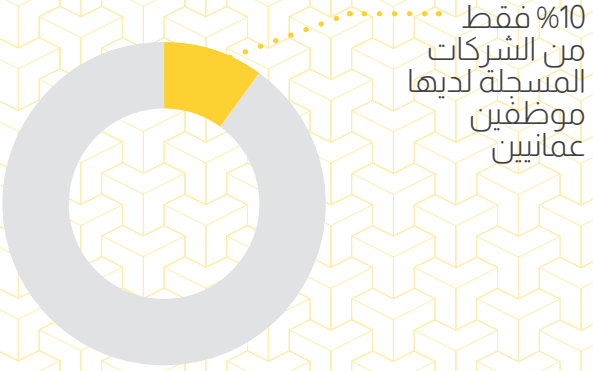

ضعف القطاع المصرفي في تمويل الاستثمارات المحلية:

القطاع المصرفي في السلطنة لا يستطيع تمويل حجم استثمارات القطاع الخاص في الخطة الخمسية الحالية ولذلك من الضروري استقطاب الاستثمار الاجنبي كمصدر تمويلي وأداة لتحريك الاقتصاد والشركات المحلية. ولا توجد تنمية مستدامة بدون الاستثمار الأجنبي، وكما يجب ابتكار طرق سريعة وفعالة لاستحداث التغيير في هدا المجال. ولجذب الاستثمارات الأجنبية يجب إيجاد حلول للمعوقات التشريعية والقانونية والإدارية، وكما يمكن استغلال صناديق التقاعد الموحدة كأداة للتمويل، وكذلك استغلال بورصة مسقط الجديدة لجذب الاموال والاستثمارات.

وفي الأخير، يجب الإدراك التام بضرورة تصحيح مسار وآليات الاقتصاد الريعي الحالي في السلطنة وما تم إدراجه من برامج ومبادرات في الخطة الخمسية العاشرة، والأثر الايجابي في التخلي من الاقتصاد الريعي الاستهلاكي الى تحلي الاقتصاد الانتاجي. وأيضا الموضوعية والشفافية في طرح الافكار والنقاش حول الايرادات والانفاق من قبل صناع القرار والمهتمين بالشأن الاقتصادي من أفراد ومؤسسات خاصة.

مقارنة الانفاق العام

تعتبر الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2021م بداية للخطة الخمسية العاشرة واستهلالا لخطة تنفيذ رؤية سلطنة عُمان 2040، والتي خطة للتنمية الشاملة التي بدأت في عام 1970م.

وتقدر الانفاق في عام 2021م بـ 10.88 مليار ريال عُماني مقارنة بـ 13.2 مليار ريال عُماني في عام 2020م (أخر سنة في الخطة الخمسية التاسعة والسنة الأخيرة لرؤية وخطة 2020) بانخفاض وقدره 18%.

وتقدر الإيرادات في عام 2021م بـ 8.64 مليار ريال عُماني مقارنة بـ 10.7 مليار ريال عُماني في عام 2020م، بانخفاض وقدره 19% وذلك راجع لإنخفاض سعر النفط المعتمد بالميزانية.

وتقدر قيمة الانفاق في عام 2021م بـ 10.88 مليار ريال عُماني مقارنة بـ 14.3 مليار ريال عُماني (13.2 مليار بالإضافة إلى 1.1 مليار مصروفات سداد ديون) في عام 2020م (أخر سنة في الخطة الخمسية التاسعة والسنة الأخيرة لرؤية وخطة عُمان 2020) بانخفاض وقدره حوالي 24%.

(انظر ص 31 للتفصيل)

الشكل (١)
إجمالي الإيرادات والإنفاق والعجز العام لعام ٢٠٢١

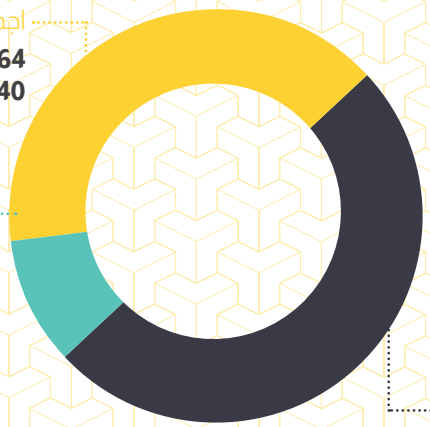

المصدر: الميزانية العامة 2021 – وزارة المالية

تركز الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2021م على:

- زيادة الإيرادات غير النفطية.
- تخفيض الانفاق العام.
- تمكين الاقتصاد الوطني من الاستمرار في تحقيق معدلات النمو المستهدفة.
- إنجاز برامج التنويع الاقتصادي.
- تحفيز الاستثمار المحلي والاجنبي.
- تمكين القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في الاقتصاد الوطني.
- زيادة توفير فرص العمل للمواطنين.

العجز التقدير لعام 2020

وتتوقع الموازنة أن يصل العجز في عام 2021م إلى حوالي 2.24 مليار ريال عُماني مقارنة مع 3.6 مليار ريال عُماني في عام 2020م.

كما يتوقع أن تحقق الإيرادات النفطية 3.55 مليار ريال عُماني على أساس سعر البرميل المتوسط 45 دولار، وايرادات الغاز 1.87 مليار ريال عُماني. ويتوقع أن تحقق الإيرادات غير النفطية 3.22 مليار ريال عُماني. وترى الجمعية أن هنالك عدة عوامل ستساهم في زيادة الإيرادات غير النفطية مثل تنويع أكبر لمصادر الدخل، وزيادة كفاءة القطاعات الاقتصادية، والتوازن الفعال بين السياسة الضريبية والرسوم وخطط النمو الاقتصادي.

وتتوقع الميزانية أن يصل العجز في عام 2021م إلى حوالي 2.24 مليار ريال عُماني مقارنة مع 3.6 مليار ريال عُماني في عام 2020م.

ومن أهم ملامح هيكل الموازنة لعام 2021م (عام الأساس للخطة الخمسية العاشرة وكذلك لرؤية عُمان 2040، أنه تم نقل تكاليف الإنتاج الخاصة بالنفط والغاز وكذلك الاستثمارات الخاصة بهما مقابل تخفيض جزء من الإيرادات إلى شركة تنمية طاقة عُمان (شركة تنمية نفط عُمان سابقا) بحيث تكون خارج الميزانية العامة للدولة والإبقاء فقط على تكلفة شراء ونقل الغاز، وكذلك تم تفصيل نوعيات المساهمات والدعم للخدمات الرئيسية.

الشكل (2)
الايرادات الخاصة بالنفط والغاز

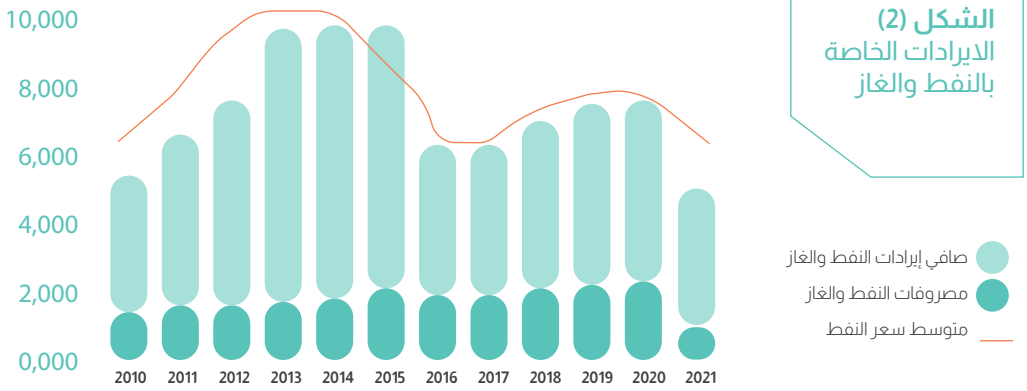

المصدر: الميزانيات العامة والحسابات الختامية والبيانات – وزارة المالية، تحليل الجمعية

وتقدر الموازنة أن يبلغ إجمالي الانفاق الاستثماري المحلي في عام 2021م حوالي 5.1 مليار ريال عماني من خلال الجهات التالية:

الشكل (3)
الانفاق الاستثماري المحلي لعام 2021

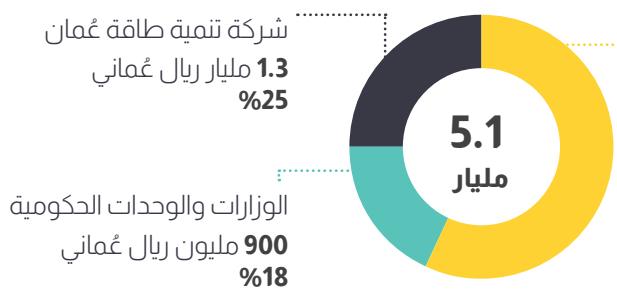

المصدر: الموازنة العامة 2021 – وزارة المالية

ميزانيات الخطة الخمسية التاسعة

المصروفات الاستثمارية للسلطنة خلال سنوات رؤية عمان 2020م:

كانت رؤية عمان 2020، الرؤية الاستراتيجية الاولى للسلطنة هدفت من خلالها تنويع مصادر الدخل والاعتماد على القطاع الخاص، حيث أن السلطنة اعتمدت في تأسيس أغلب مشاريع البنية التحتية عن طريق تمويلها المباشر من الإيرادات العامة المتولدة من النفط والغاز. وخلال رؤية عمان 2020، اتخذت خطوات لتقليل الاعتماد على الإيرادات العامة من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية ومشاركة القطاع الخاص المحلي في المشاريع التنموية. وفي هذا الصدد، تم إصدار قانون خاص للتخصيص وقانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه، وتم العمل بهما خلال الخطة الخمسية السادسة (2000-2004م) واللذان شكلا معا الإطار التشريعي التكاملي لإعطاء الثقة التامة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، وتحفيزه لضخ الأموال في المشاريع التنموية. وفي إطار الخطة الخمسية التاسعة (2016-2020م)، أصدر تحديث للتشريعات والإجراءات منها قانون الشراكة، وقانون التخصيص، وقانون استثمار رأس المال الأجنبي؛ بهدف جعل القطاع الخاص قيمة مضافة حقيقية في الاقتصاد الوطني، حيث أن من السلطنة وبالرغم من محاولاتها في الاعتماد على القطاع الخاص إلا أنها أنفقت أكثر من 44 مليار ريال عماني في المشاريع التنموية في العقدين الماضيين خلال رؤية عمان 2020 وخططها التنموية الخمسية.

الشكل (4)
الاستثمارات الحكومية خلال الفترة (2001-2020) بالمليون ريال عماني

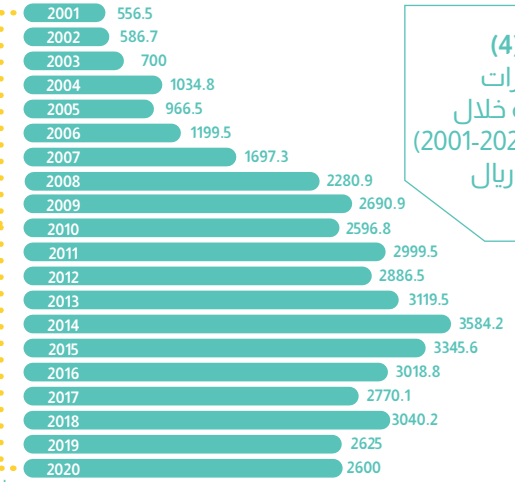

44
مليار ريال عماني
للمشاريع التنموية

المصدر: الموازنة العامة 2021 – وزارة المالية

ويستنتج من ذلك، أنه وبالرغم من المحاولات في تخفيض المصروفات الحكومية الاستثمارية، إلا إننا نجد اقتصادنا الوطني ما زال يعتمد عليها، بل تعتبر أساس النشاط الاقتصاد والحركة السوقية. ففي عام 2021م تتوقع الحكومة أن يصل إنفاقها الاستثمار لحوالي 5.1 مليار ريال عماني، بينما استثمارات القطاع الخاص أقل من ذلك بكثير. والجدير بالذكر أن أغلب الاستثمار في السلطنة في الأغلب لها توجهين إما استثمار في قطاع النفط والغاز أو استثمار في إحدى القطاعات الخدمية. فالاقتصاد العماني هو اقتصاد نفطي بالدرجة الأولى، وخدمي بالدرجة الثانية. وهنا نجد تأخر السلطنة عن باقي الدولة النامية في المجالات الابتكارية والإنتاجية.

وبالحديث عن تجربة السلطنة في الخصخصة والشراكة، نجد أن أغلب المشاريع في السلطنة تأخذ شكل مشاريع حق الانتفاع (concession) ومشاريع العقود الحكومية التقليدية (turnkey contract)، وتعتمد الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة عليها وهكذا تشكل قطاع خاص غير مبتكر يعتمد بالكامل على الانفاق الاستثماري الحكومي. وعند النظر للتجارب الأبرز في التخصيص والشراكة، يعتبر قطاعي الاتصالات والكهرباء، إلا إنها ليست بالتجارب ذات النجاح الكبير. فقطاع الاتصالات الخاص ممثلا بالشركة العمانية للاتصالات (عمانتل)، هي شركة حكومية مدعومة بالكامل من الحكومة بالرغم من أنها طرحت للتداول في سوق مسقط للأوراق المالية. وقطاع الكهرباء يعاني من ترهل في الهيكلية الضخمة له، حيث يتكون من أكثر من 20 شركة حكومية وخاصة تختص حسب مجالها في إنتاج وتوزيع وتقل الكهرباء، قامت الحكومة بدعم هذا القطاع سنويا بمتوسط 500 مليون ريال عماني خلال الأعوام 2014 – 2020م.

مساهمة الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي:

ركزت الخطة الخمسية التاسعة على خمس قطاعات رئيسية: الصناعات التحويلية والسياحة واللوجستيات والتعدين والثروة السمكية، ويبين الجدول التالي مساهمة هذه الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول (1)
نسبة مساهمة الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

	الأنشطة النفطية	الأنشطة غير النفطية	الصناعات التحويلية	السياحة	اللوجستيات	التعدين	الثروة السمكية
2017	%29.7	%74.4	%10.1	%2.7	%6.1	%0.5	%0.5
2018	%35.9	%67.8	%10.5	%2.2	%5.9	%0.5	%0.8
2019	%34.4	%69.8	%10.5	%2.5	%5.9	%0.4	%0.9

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات 2020م.

ويعتبر قطاع الصناعات التحويلية الأكثر مساهمة بنسبة 10.1% في عام 2019م. ويأتي قطاع اللوجستيات ثانيا ومن بعده قطاع السياحة ثالثا، وبلغت مساهمة القطاعين حوالي 5.9% و 2.5% على التوالي في عام 2019م.

متوسط سعر النفط التقديري والفعلي:

يعتبر قطاع النفط والغاز أهم القطاعات في تحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية، وكذلك المساهمة في تحقيق معدلات النمو الإيجابية والفعلية بمختلف قطاعات الناتج المحلي الإجمالي، والوصول للتوازن المالي بالبلاد، ولقد أثرت تقلبات أسعار النفط العالمية منذ منتصف العام 2014م سلبا على الاقتصاد الوطني. وانعكست تأثيراتها على الخطة الخمسية التاسعة والميزانية العامة للدولة خلال سنوات الخطة، وبالرغم من تجاوز أسعار النفط الفعلية للأسعار المتوقعة إلا إنها لم تصل لسعر التعادل والمقدر في ميزانيات الدولة بمتوسط بين 76 86- دولار للبرميل خلال سنوات الخطة. ويوضح الجدول (2) التالي متوسط سعر النفط التقديري والفعلي خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة:

الجدول (2)
متوسط سعر النفط التقديري والفعلي

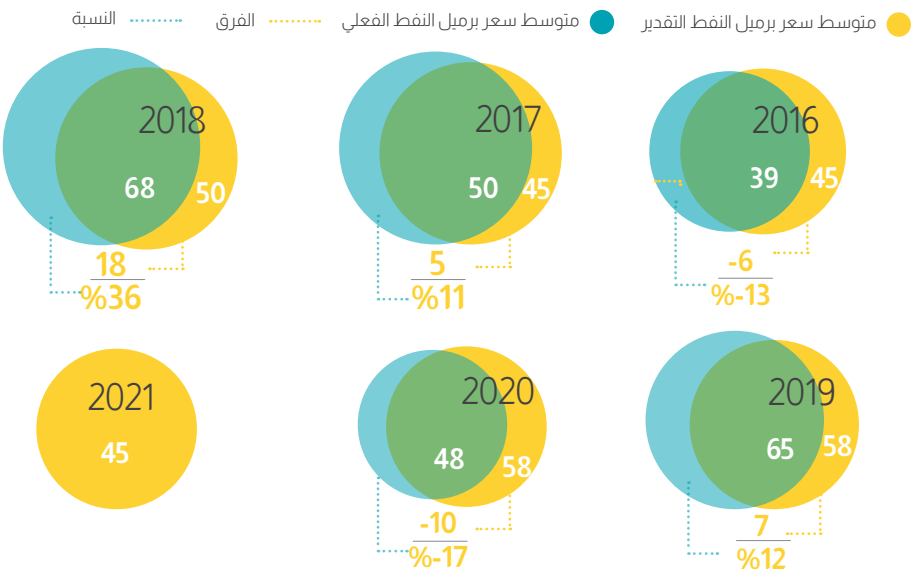

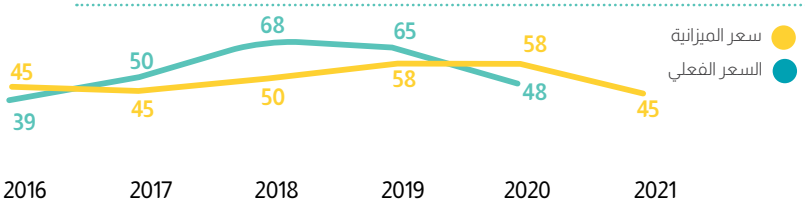

الشكل (5)
متوسط سعر برميل النفط بالدولار
(الميزانية التقديرية والفعلي)

المصدر: الميزانيات العامة والحسابات الختامية والبيانات – وزارة المالية.

ويوضح الجدول (2) ارتفاع أسعار النفط خلال الأعوام 2017م و2018م و2019م، واقترابه الأسعار من حاجز الـ 70 دولار للبرميل في عام 2018م، إلا أن هذا الارتفاع تزامن مع أوضاع جيوسياسية مضطربة ألقت بثقلها على اقتصاديات المنطقة. وكما أن جائحة كورونا كان لها النصيب الأكبر في التأثير على أسعار النفط في عام 2020م الاستثنائي. ولقد أدت هذه الظروف إلى انخفاض متوسط أسعار النفط الفعلية إلى 48 دولار للبرميل في عام 2020م. ولقد بنيت الموازنة العامة للدولة لعام 2021م على سعر 45 دولار، وهو سعر في حدود المعقول، فبالرغم من وصول أسعار النفط لحاجز 50 دولار في بداية عام 2021م، إلا أن التقلبات العالمية في السنوات الأخيرة تفرض التحفظ في الموازنة، لأنها تعتبر خطة مالية متكاملة، تحتوي على بنود مالية لعام كامل، وهذه مدة كافية لحدوث الكثير من المتغيرات والمفاجئات الاقتصادية (Unexpected events).

الإيرادات العامة التقديرية والفعلية:

شكلت صادرات النفط والغاز النسبة الأكبر في الميزان التجاري، بلغ متوسطها من الصادرات حوالي 5.62% خلال الأعوام 2016 – 2019م علما أن السلطنة خفضت من إنتاجها النفطي عدة مرات خلال الفترة بناء على تعليمات منظمة أوبك مما أثر على الإيرادات العامة للدولة. ويوضح الجدول (3) الإيرادات التقديرية والفعلية كما يلي:

الجدول (3)
الإيرادات التقديرية والفعلية

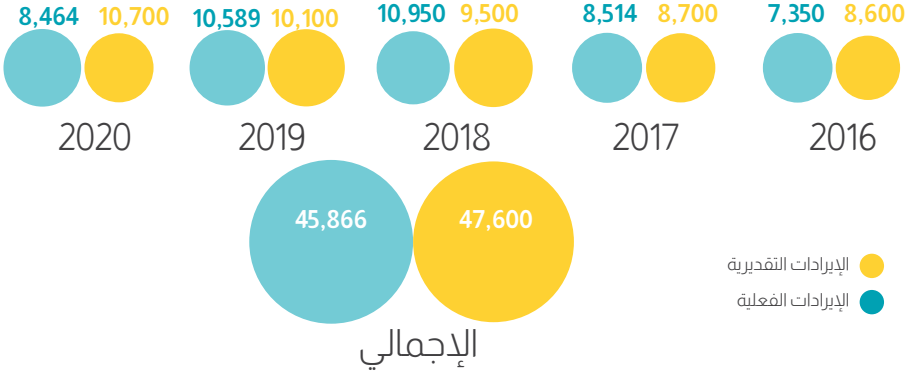

المصدر: الميزانيات العامة والحسابات الختامية والبيانات – وزارة المالية، تحليل الجمعية

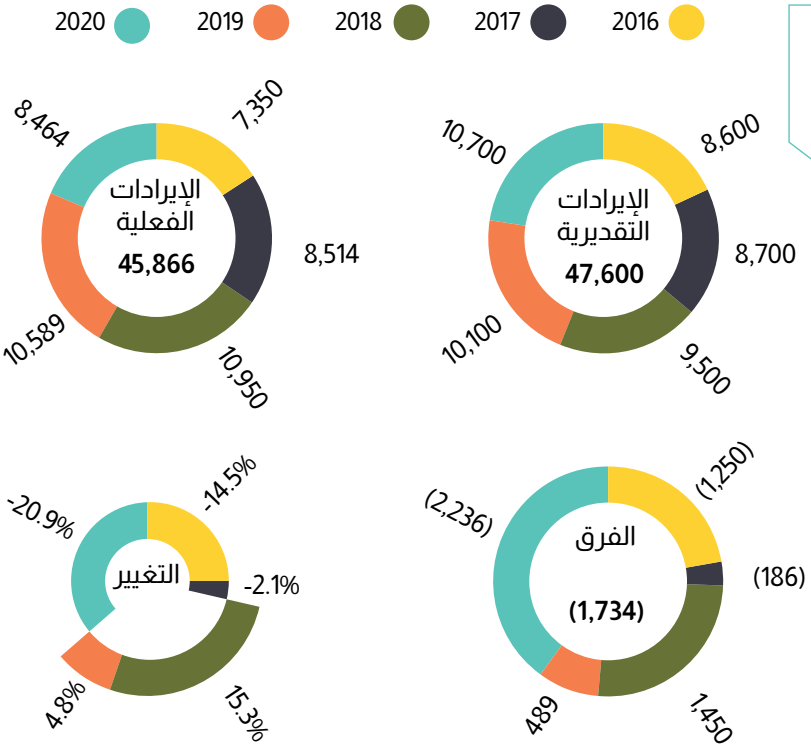

الشكل (6)
الايرادات التقديرية والفعلية ونسبة التغيير

المصدر: الميزانيات العامة والحسابات الختامية والبيانات – وزارة المالية، تحليل الجمعية

ولقد حققت السلطنة نتائج فعلية أعلى من التقديرية في عامي 2018م و2019م وذلك لتحسن ملحوظ في متوسط أسعار النفط الفعلية، وترشيد الانفاق العام الذي مازال رهين لتقلبات اسعار النفط. إلا أن اجتياح فيروس كورونا للعالم نهاية عام 2019م؛ أدى لركود اقتصادي عالمي أجبر المنظمات الدولية وحكومات الدول لاتخاذ إجراءات احترازية لتفادي تفاقم الجائحة، وكان لهذه الإجراءات آثار عكسية على الاقتصادات الكبرى والنامية. ومن بين أبرز هذه الإجراءات كان إغلاق الحدود وإيقاف المصانع وإلغاء رحلات الطيران، وبذلك توقفت عمليات التبادل التجاري والحركات السياحية بين البلدان. وبالإضافة كانت القرارات الصادرة من المنظمات الإقليمية والعالمية حاسمة في تحديد النمو الاقتصادي للدول النفطية خصوصا قرار أوبك بتخفيض الصادرات النفطية، حيث أجبرت السلطنة لخفض صادراتها بنحو 200 ألف برميل يوميا مما أثر على نشاطها الاقتصادي.

الانفاق العام بالأرقام التقديرية والفعلية:

اعتمد الاقتصاد الوطني على الانفاق الحكومي، الأمر الذي تفاقم خلال سنوات الخطة وأوصل الحكومة إلى عجوزات تراكمية ضخمة تجاوزت 52% من ميزانيات الدولة خلال سنوات الخطة. ولم تتمكن الحكومة من خفض الانفاق الحكومي رغم محاولاتها وذلك بسبب تضخم الهيكل الإداري للدولة. ويوضح الجدول (4) الانفاق العام التقديري والفعلي خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة:

الجدول (4): الانفاق العام بالأرقام التقديرية والفعلية

	2016	2017	2018	2019	2020	الإجمالي
الانفاق العام التقديري	11,900	11,700	12,500	12,900	13,200	62,200
الانفاق العام الفعلي	12,650	12,274	13,599	13,211	12,660	64,394
الفرق	(750)	(574)	(1,099)	(311)	540	(2,194)
% نسبة التغيير	%6.3	%4.9	%8.8	%2.4	%-4.1	

المصدر: الميزانيات العامة والحسابات الختامية والبيانات – وزارة المالية، تحليل الجمعية

الشكل (7)
الانفاق العام التقديري والفعلي ونسبة التغيير

المصدر: الميزانيات العامة والحسابات الختامية والبيانات – وزارة المالية، تحليل الجمعية

توضح الأرقام الى وجود إشكالية في إدارة الانفاق العام حيث أنه وبالرغم من وجود التحديات الاقتصادية خصوصا بعد انخفاض أسعار النفط منتصف عام 2014م، وذلك يرجع إلى عدم فرض سياسات ترشيد الانفاق بشكل مثالي إلا في السنة الاستثنائية 2020م. فعند تحليل الرسم البياني (7) أعلاه، يتضح أن الانفاق الفعلي تجاوز التقديري في جميع سنوات الخطة باستثناء عام 2020م الاستثنائي. علما أن أعلى تغير بين الانفاق الفعلي والتقديري وقع في عام 2018م، حيث زاد الانفاق الفعلي عن الانفاق المقدر بحوالي 1099 مليون ريال عماني. فمع وجود هذه الفوارق الضخمة بين الأرقام الفعلية والتقديرات، وجدت السلطنة موقفها الاقتصادي في حاجة ماسة لمراجعة كافة سياسات وآليات إدارة المالية العامة، والتي لابد مواكبتها مع أحدث الممارسات من حيث: بناء التقديرات والمنهجيات والتحكم بالمصروفات ومراقبة الاستثمارات، فلا يعقل ألا تنعكس سياسات الترشيد على المحصلة النهائية للإنفاق العام، والتي سببت تراكم العجوزات وفقدان السيطرة عليها.

وحين تولى صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد مقاليد الحكم في عام 2020م، وقام بإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة من وزارات وهيئات وشركات حكومية. بالإضافة إلى بعض التغييرات الجذرية في السياسات المالية والإدارية للبلاد، إنخفض الانفاق الفعلي عن الانفاق المقدر بواقع 540 مليون ريال عماني في عام 2020م وللمرة الأولى في الخطة الخمسية التاسعة. وقد يغزى ذلك أيضا لتوقف الوحدات والمؤسسات عن العمل جراء جائحة كورونا. ولقد قدرت الحكومة الأثر المالي الناتج من الإصلاحات المالية والاقتصادية بنحو 1.8 ريال عماني في عام 2020م، ومع الاستمرار في الإصلاحات الهيكلية بداية عام 2021م، تتوقع الموازنة أن يصل الأثر المالي لحوالي 3.5 مليار ريال عماني نهاية العام الحالي؛ وسيمكن ذلك في التحكم بالعجز وتخفيضه، وكذلك تجنب تخفيض قيمة العملة الوطنية وغيرها من آثار قد تشكل خطرا على الاقتصاد العماني.

العجز السنوي بالأرقام التقديرية والفعلية:

إن الممارسات المالية السابقة أدت إلى تفاقم الفارق بين الميزانيات المقدرة والميزانيات الفعلية للجهات الحكومية، مما رفع العجز المالي التراكمي وبالتالي تضخمت المديونية بسبب تمويل بنود ليس لها علاقة بالإنتاجية أو تعزيز برامج التنويع والتنمية، ولا يكاد يكون لها أثر ملموس على المستوى الاقتصادي، وذلك أدى الى عدم الاستفادة المثلى من الإيرادات العامة، أوتدويرها في قطاعات واعدة تزيد من النمو الاقتصادي أو تستعمل لتخفيض الدين العام. ووضعت السلطنة نفسها في موقف ضيق حيث لم تمتلك خيارات كثيرة لتمويل العجز؛ فلجأت إلى خيارات محدودة لتمويل العجز من خلال:

- الاستقراض الخارجي.
- الاستقراض الداخلي.
- السحب من الصندوق الاحتياطي للدولة (حاليا جهاز الاستثمار العماني).
- عدم تحويل 10% من عائدات الإنتاج البترولي اليومي إلى الصندوق الاحتياطي للدولة سابق وجهاز الاستثمار العماني حالياً (تم استقطاع 20 ألف برميل للاحتياطي كما هو مذكور بالميزانية).
- التوقف عن سداد نسبة المساهمة الحكومية من نسبة الاستقطاعات التأمينية للصناديق التقاعدية.

الجدول (5): العجز السنوي الفعلي

	2016	2017	2018	2019	2020	الإجمالي
العجز الفعلي التراكمي	(5,300)	(3,760)	(2,650)	(2,623)	(4,196)	(18,528)
السداد الفعلي	613	1,541	1,351	328	-	3,833
صافي العجز التراكمي	(4,687)	(2,219)	(1,299)	(2,295)	(4,196)	(14,695)
% نسبة التغيير	%6.3	%4.9	%8.8	%2.4	%-4.1	

الشكل (8)
العجز السنوي
التقديري والفعلي

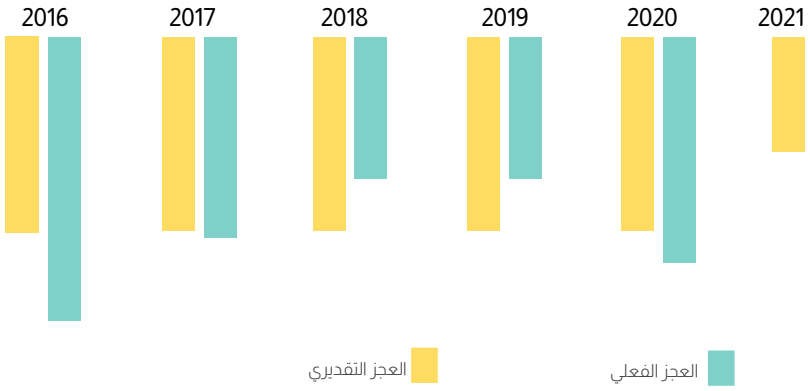

ويوضح الشكل (8) أعلاه، بلوغ العجز لمستويات قياسية خلال الخطة الخمسية التاسعة، حيث بلغ أقصاه 5300 مليون ريال عماني في عام 2016م، وإنخفض إلى 2623 مليون ريال عماني في عام 2019م. وكان تأثير جائحة كورونا في الاقتصاد قد أدت إلى الاخلال بالمنحنى التنازلي للعجز السنوي، ولكنه يتوقع أن تسهم التغيرات الهيكلية الكبيرة للجهاز الإداري للدولة في تخفيض العجز في عام 2021م حسب خطة توازن المالي.

المصدر: الميزانيات العامة والحسابات الختامية والبيانات – وزارة المالية، تحليل الجمعية

الشكل (9)
لاستقراض الخارجي
التقديري والفعلي

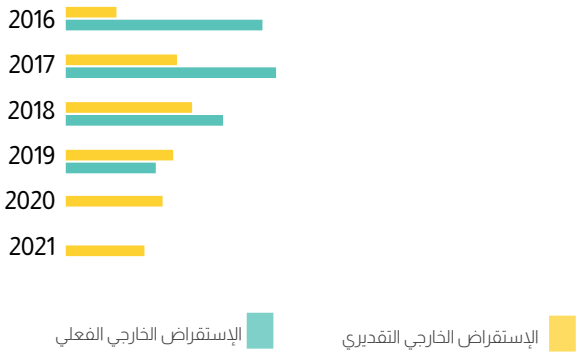

اللشكل (10)
استقراض الداخلي التقديري والفعلي

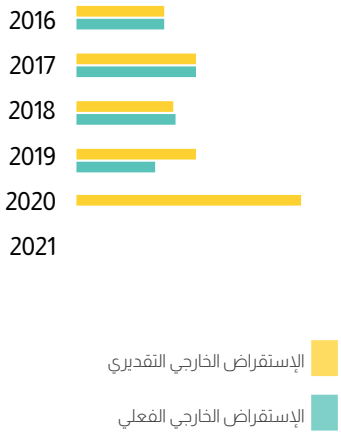

الشكل (11)
السحب من الاحتياطي التقديري والفعلي

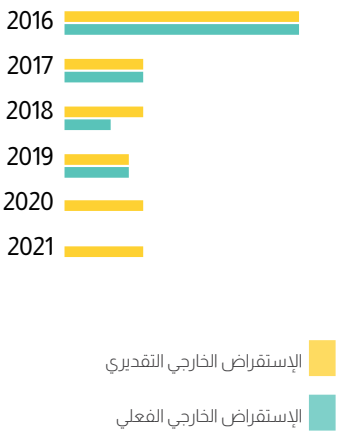

المصدر: الميزانيات العامة والحسابات الختامية والبيانات – وزارة المالية، تحليل الجمعية

يتضح جليا ارتفاع اعتماد الحكومة لسد العجز على القروض الداخلية والخارجية، ووصولها لمستويات قياسية خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة. ولقد بلغت القروض أعلى مستوياتها في عام 2017م بمجموع 4801 مليون ريال عماني، وإذا أضيف المسحوب من الاحتياطات سيصل المجموع لحوالي 5301 مليون ريال عماني. وعن النظر في العجز الفعلي لذلك العام فأنه بلغ 3760 مليون ريال عماني وسدد منه 1541 مليون ريال عماني فقط، بالرغم من أن الإيرادات الفعلية زادت عن المقدرة في ذات العام. وفي ظل هذه المعطيات وتدني مؤشرات الاقتصاد الكلي والمالية العامة الأخرى، قامت المنظمات الدولية المعنية بالتصنيفات الائتمانية مثل موديز وفيتش بتخفيض التصنيف الائتماني للدولة كونها بيئة غير محفزة للاستثمار الخاص. ويشكل الدين العام حوالي (73.3%) من الناتج المحلي في موازنة 2021م بقيمة 20.3 مليار ريال عماني وسترتفع خدمة الدين المتوقعة من 860 مليون ريال عماني في عام 2020م إلى 1200 مليون ريال عماني في عام 2021م. وفيما يلي يوضح الجدول (6) تفاصيل السدادات التقديرية للعجوزات والسدادات الفعلية:

الجدول (6): ارقام الايرادات والمصروفات للميزانية

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العجز التقديري	(3,580)	(3,330)	(3,550)	(3,172)	(3,600)	(2,240)
السداد التقديري	280	330	550	372	1,100	150
صافي العجز التقديري	(3,300)	(3,000)	(3,000)	(2,800)	(2,500)	(2,090)
العجز الفعلي	(5,300)	(3,760)	(2,650)	(2,623)	(4,196)	-
السداد الفعلي	613	1,541	1,351	328	-	-
صافي العجز الفعلي	(4,687)	(2,219)	(1,299)	(2,295)	(4,196)	-

ولقد تم تعديل صافي العجز من خلال تسجيل السداد التقديري والفعلي حسب تفاصيل الميزانات العامة والحسابات الختامية بحيث تكون الصورة أوضح للمقارنة كما في الشكلين (12) و (13) أدناه:

المصدر: الميزانيات العامة والحسابات الختامية والبيانات – وزارة المالية، تحليل الجمعية

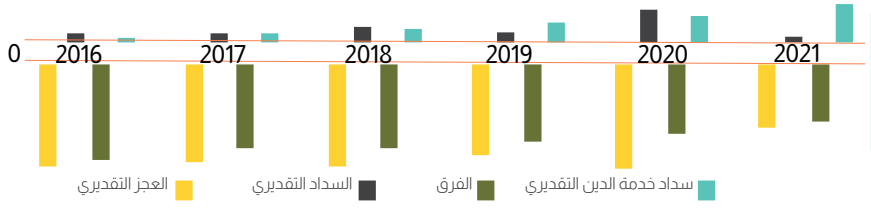

الشكل (12)
العجز والسداد التقديري وخدمة الدين التقديرية

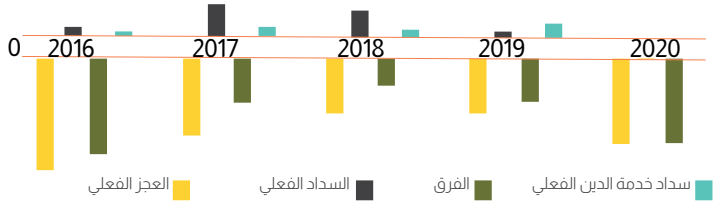

الشكل (13)
العجز والسداد الفعلي وخدمة الدين الفعلية

المصدر: الميزانيات العامة والحسابات الختامية والبيانات – وزارة المالية، تحليل الجمعية

الخطة الخمسية العاشرة

مرت السلطنة في العام الماضي بظروف اقتصادية استثائية بالغة الانحدار، تتلخص الأزمة في المضاعفات الاقتصادية الناتجة من جائحة كورونا، وتزامنها مع الانهيار الحاد لأسعار النفط بنهاية عام 2019م، وتسببت هذه الظروف في ضبابية التوقعات والتنبؤات للاقتصاديات العالمية والاقليمية مع ترجيح أن تصل مستويات انكماش الاقتصاد العالمي إلى أعمق ركود عالمي اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية بنسبة نمو سالبة تبلغ (4.4%) في عام 2020م، وتفاؤل بتحقيق معدل نمو موجب بواقع (5.2%) في عام 2021م (صندوق النقد الدولي، 2020م). وهذه التوقعات تعتمد على مجريات تطور الجائحة ومدى كفاءة السياسات المالية والنقدية لمواجهة تحديات تلك الجائحة لمعاودة النشاط الاقتصادي. وبالنسبة للاقتصاد الوطني فإن توقعات المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي قاتمة، حيث تشير آخر تلك التنبؤات إلى إنكماش الاقتصاد الوطني بنسبة (0.5%) لعام 2021م (صندوق النقد الدولي، 2020م). ولا تزال هذه التنبؤات ليست مؤكدة للمديين القريب والمتوسط، ويتضح عدم اليقين في هذه التنبؤات عندما ارتفعت أسعار النفط مؤخرا وتجاوزت سقف 50 دولار للبرميل، مخالفة للتنبؤات السابقة. وتعتبر مشروعات الخطط الاستراتيجية ليست بجديدة على السلطنة، فقد بدأت منذ بواكير النهضة المباركة، فأول خطة خمسية أعدّت للفترة (1976-1980)، وبعد أكثر من عقدين من استغلال الموارد النفطية، تحديداً بعد أربع خطط خمسية منذ عام 1976م، وضعت السلطنة أول رؤية مستقبلية للاقتصاد العماني (1996-2000)، وهنا لابد من الإشارة بأن السلطنة من أوائل الدول التي تنبهت إلى أهمية التخطيط من جهة وتنويع قاعدة الاقتصاد بعيداً عن الموارد النفطية من جهة أخرى. ورغم هذه الأسبقية في إعداد الخطط والتوجه المبكر نحو التنويع الاقتصادي، إلا أن النتائج الكلية لا تؤيد تحقيق مرتكزات رؤية عمان 2020 من ناحية التنويع الاقتصادي والإنتاجية وإشراك القطاع الخاص. وبالرغم من ارتفاع مستوى دخل الفرد ليصل في أقصاه 7600 ريال عماني في عام 2010م، إلا إنه سار في منحنى تنازلي خلال الخطتين الخمسيتين السابقتين، كما يوضحه الشكل (14) التالي:

الشكل (14)
متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

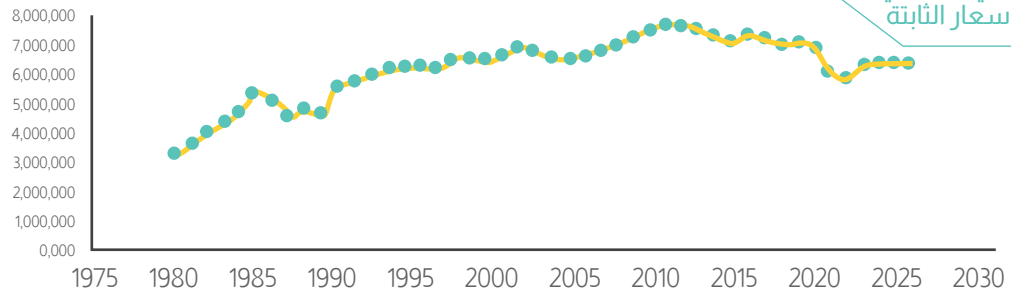

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي، 2020م.

وتأتي تقديرات سنوات الخطة الخمسية العاشرة من عام 2021م إلى عام 2025م، بتفاؤل بعد تجديد التشريعات والقوانين والقيام بإصلاحات مالية، وذلك بهدف جذب الاستثمارات وتطوير القطاع الخاص ورفع الإيرادات وخفض العجز والدين العام وضبط الانفاق العام. ويوضح الجدول (8) التقديرات المالية العامة خلال الخطة الخمسية العاشرة. وتقدر الخطة زيادة الإيرادات بحوالي 3 مليارات ريال عُماني أي بنسبة أكثر من 33% خلال فترة الخمس سنوات، وبمتوسط نمو الايرادات 6.6% سنويا. وحددت الخطة الخمسية العاشرة الهدف في تخفيضها العجز بشكل تدريجي خلال الخطة بحيث يتحول العجز الى فائض في عام 2025م بما يساوي 65 مليون ريال عُماني.

الجدول (8): تقديرات المالية العامة خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة

	2021	2022	2023	2024	2025
سعر النفط التقديري بالدولار	45	45	50	50	50
(,الإنتاج المخطط (000	960	1,107	1,133	1,140	1,140
(الإيرادات المقدرة (مليار ريال عُماني	8.64	9.49	10.8	11.3	11.5
(الانفاق العام المقدر (مليار ريال عُماني	10.88	11.15	11.42	11.48	11.435
(الفائض (العجز) - (مليار ريال	-2.240	-1.660	-0.620	-0.180	0.065

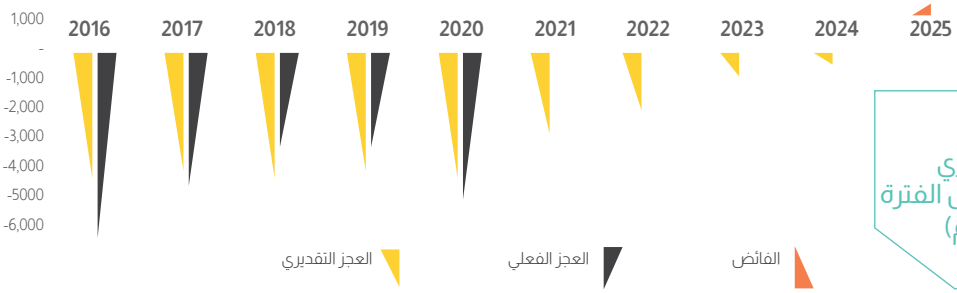

الشكل (15)
العجز التقديري والفعلي خلال الفترة (2016 2020-م)

المصدر: الميزانيات العامة 2021 – وزارة المالية

ولكن خطة التوازن المالي، تأتي بتقديرات لسنوات الخطة الخمسية العاشرة، إبتداء من عام 2021م إلى عام 2025م، في تخفيض العجز وتحسين الأوضاع الاقتصادية، بدون أن يتم ذكر أساليب التحفيز وتفاصيل الإجراءات والآليات المتبعة، وإنما إكتفت بذكر تقديراتها وأهدفها فقط مثل تخفيض العجز والرفع الدعم عن الكهرباء والمياه والتي تعتبر خطة مالية فقط وقد تؤثر على النمو الاقتصادي في المدى المتوسط.

الموازنة العام للدولة للسنة المالية 2021م

نظرة عامة على الموازنة:

تظهر الموازنة العامة التركيز على زيادة الإيرادات غير النفطية من خلال مبادرات ضريبية ورسوم مختلفة وتحسين إدارة التحصيل. ولقد تم في العام الماضي إصدار قانون الضريبة الانتقائية والبدء بتطبيقها، وكما صدر كذلك قانون الضريبة المضافة وستطبق في الربع الثاني من عام 2021م. ويقارن الجدول (9) بين موازنة 2021م وميزانية عام 2020م كما يلي:

الجدول (6): أرقام العجز والسداد التقديرية والفعلية

	موازنة عام 2021			موازنة عام 2020		ميزانية عام 2020 الفعلي	
	سعر النفط المعتمد 45 دولار		% التغيير	سعر النفط المعتمد 58 دولار		سعر النفط الفعلي 48 دولار	
الإيرادات العامة	ريال عُماني (مليون)	النسبة %	التغيير % عن عام 2020	ريال عُماني (مليون)	النسبة %	ريال عُماني (مليون)	التغيير % عن موازنة 2020
إيرادات النفط	3,550	%65	%-35	5,500	%71		
إيرادات الغاز	1,870	%35	%-15	2,200	%29		
مجموع إيرادات النفط والغاز	5,420	%100	%-30	7,700	%72		
إيرادات الضرائب والرسوم	3,000	%93	%22	2,450	%82		
إيرادات غير الضرائب والرسوم	-	%0			%0		
إيرادات أخرى	220	%7	%-60	550	%18		
مجموع إيرادات غير النفط والغاز	3,220	%100	%7	3,000	%28		
اجمالي الإيرادات العامة	8,640		%-19	10,700		8,464	%-21

الانفاق العام

تابع -الجدول (6): أرقام العجز والسداد التقديرية والفعلية

	موازنة عام 2021			موازنة عام 2020		ميزانية عام 2020 الفعلي		
	سعر النفط المعتمد 45 دولار		% التغيير	سعر النفط المعتمد 58 دولار		سعر النفط الفعلي 48 دولار		
الإنفاق	ريال عُماني (مليون)	النسبة %	التغيير % عن عام 2020	ريال عُماني (مليون)	النسبة %	ريال عُماني (مليون)		التغيير % عن موازنة 2020
مصروفات الدفاع والأمن	2,965	%27	%-14	3,450	%24			
مصروفات الوزارات المدنية	4,075	%37	%-11	4,590	%32			
مصروفات انتاج النفط الجارية	-	%0	%-100	360	%3			
مصروفات انتاج النفط الاستثمارية	-	%0	%-100	800	%6			
مصروفات انتاج الغاز الجارية	-	%0	%-100	190	%1			
مصروفات انتاج الغاز الاستثمارية	-	%0	%-100	500	%3			
مصروفات شراء انتاج ونقل الغاز الجارية	780	%7	%105	380	%3			
المصروفات الإنمائية	900	%8	%-31	1,300	%9			
مساهمات في مؤسسات محلية وإقليمية ودولية	10	%0	%100	-	%0			
دعم فوائد القروض التنموية والاسكانية	25	%0	%100	-	%0			
دعم السلع الغذائية الأساسية	-	%0	%0	-	%0			
دعم المنتجات النفطية	35	%0	%100	-	%0			
دعم قطاع الكهرباء	500	%5	%0	500	%3			
دعم قطاع الماء	90	%1	%100	-	%0			
دعم قطاع الصرف الصحي	86	%1	%100	-	%0			
دعم قطاع النفايات	64	%1	%100	-	%0			
الدعم التشغيلي للشركات الحكومية	-	%0	%-100	270	%2			
مصروفات الدعم	-	%0	%0	-	%0			
(خدمة الدين العام(الفوائد	1,200	%11	140%	860	%6			
مصروفات سداد ديون	150	%1	%100	1,100	%8			
اجمالي الانفاق العام	10,880	%100	%-24	14,300		12,660		%-11
العجز العام	(2,240)	%21	%-38	(3,600)	%25	(4,196)	33%	%17

الإيرادات العامة:

تقدر الموازنة الإيرادات في عام بـ 8.64 مليار ريال عُماني مقارنة بـ 10.7 مليار ريال عُماني في عام 2020م، بانخفاض وقدره 19%. ويوضح الشكلين (16) و (17) تصنيف الإيرادات مع نسبتها من المجموع في العامين 2021م و 2020م:

الشكل (16)

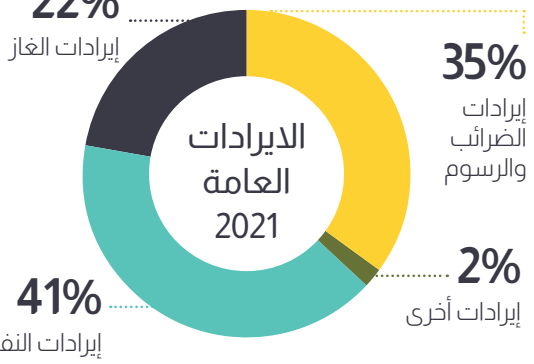

الشكل (17)

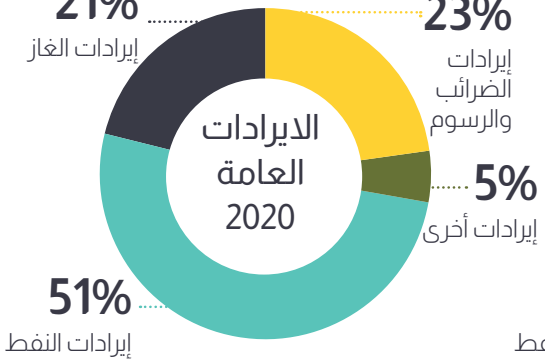

المصدر: الميزانيات العامة والبيانات – وزارة المالية

إيرادات النفط والغاز:

بهدف المقارنة مع هيكلية الموازنة لعام 2021م، تم تعديل أرقام إيرادات النفط والغاز بنفس الهيكلية للأعوام 2016- 2020. عليه يتوقع أن ينخفض صافي الإيرادات النفطية بما نسبته 18% من نحو 4.340 مليار ريال عُماني في عام 2020م إلى 3.55 مليار ريال عُماني في عام 2021م. كما يتوقع أن ينخفض صافي الإيرادات بما نسبته 28% من نحو 1.090 مليار ريال عُماني في عام 2020م إلى 1.9 مليار ريال عُماني. ويبلغ إجمالي الانخفاض في الإيرادات النفطية والغاز بما يساوي 1.21 مليار ريال عُماني وما نسبته 21%.

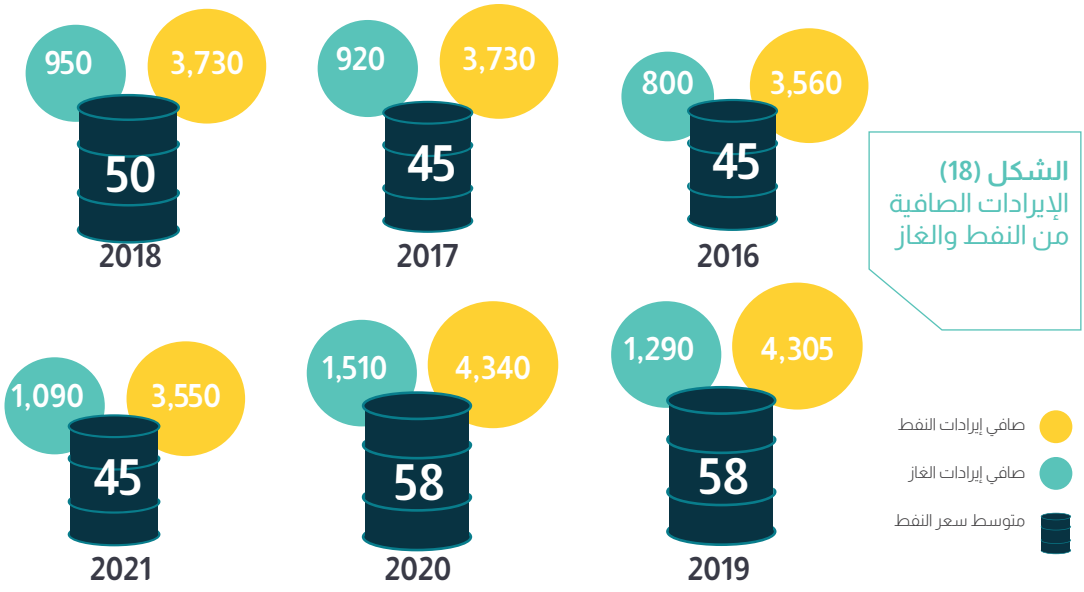

الشكل (18)
الإيرادات الصافية من النفط والغاز

المصدر: الميزانيات العامة والحسابات الختامية والبيانات – وزارة المالية، تحليل الجمعية

الإيرادات غير النفطية والغاز:

يتوقع أن تبلغ الإيرادات غير النفطية والغاز حوالي 3.22 مليار ريال عُماني في عام 2021م مقارنة بـ 3.0 مليار ريال عُماني في عام 2020م، أي بارتفاع ما نسبته 7.33%. ومن ضمن هذا المبلغ إيرادات الضرائب والرسوم حيث تقدر بمبلغ 3.0 مليار ريال عماني في عام 2021م، بينما في 2020م كانت 2.45 مليار ريال عماني، بزيادة حوالي 22%. وتعتبر الضرائب من أهم موارد الميزانية العامة، حيث تمثل الضرائب والرسوم ما نسبته 34.7% من إجمالي الإيرادات في عام 2021م، مقارنة بـ 22.9% في عام 2020م، بزيادة ما نسبتها 22%.

الإنفاق العام:

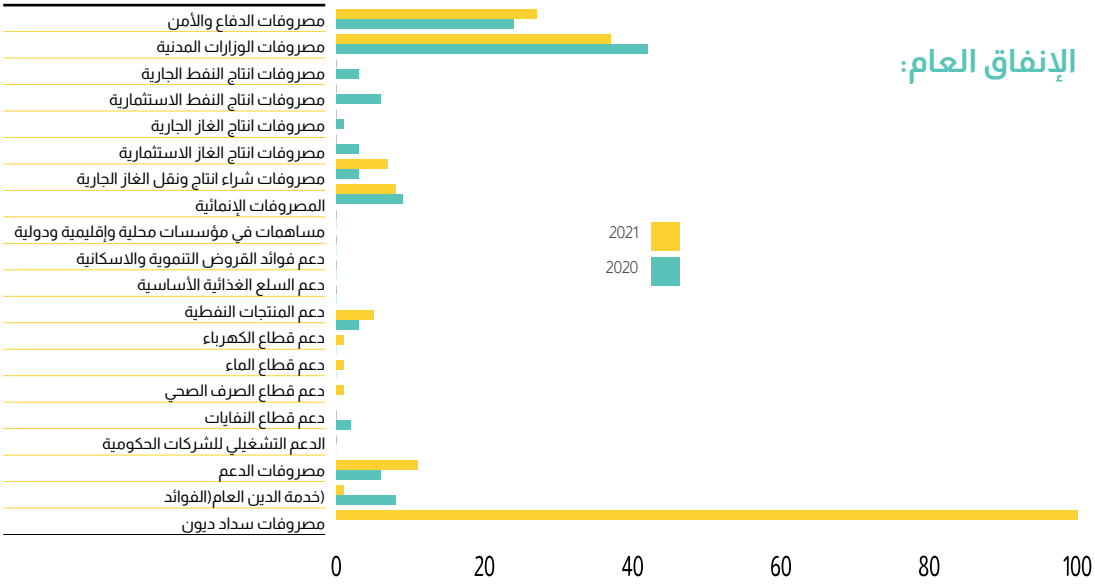

المصدر: الميزانيات العامة 2021 و 2020 – وزارة المالية

تقدر الموازنة الانفاق في عام 2021م بـ 10.88 مليار ريال عُماني مقارنة بـ 13.2 مليار ريال عُماني في عام 2020م (أخر سنة في الخطة الخمسية التاسعة والسنة الأخيرة لرؤية وخطة 2020) بانخفاض وقدره 18%. ويوضح الشكل (19) تفاصيل الانفاق العام للدولة لعامي 2020م و 2021م.

عجز الموازنة العامة:

يتوقع أن يبلغ عجز الموازنة العامة للسنة المالية 2021 حوالي 2.24 مليار ريال عُماني، ما يعادل ما نسبته حوالي 8% من أجمالي الناتج المحلي المقدر للسنة المالية 2021، مقابل نحو 27.5 مليار ريال عُماني.

تقدر الميزانية انخفاض في الانفاق في عام 2021 بما نسبته 2.5% عن عام 2020 حيث يقدر الانفاق بـ 10.88 مليار ريال عُماني مقابل الانفاق في عام 2020 بما يساوي 11.88 مليار ريال عُماني.

الخلاصة

ركزت رؤية عُمان 2040 على تنويع مصادر الدخل وتطوير مختلف المناطق وزيادة فرص العمل خاصة في القطاع الخاص. ويعتبر عام 2021م بداية تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة ورؤية عُمان 2040. وتتلخص أهم المعطيات والتوقعات كما يلي:

الناتج المحلي:

- يتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي 27.5 مليار ريال عُماني في عام 2021.
- التخطيط لتخفيض نسبة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تخفيض الانفاق في القطاع العام أو زيادة الناتج المحلي الإجمالي، حيث يبلغ الانفاق الحكومي بين 40% و 50% من الناتج المحلي خلال الأعوام الماضية.
- التخطيط لزيادة الناتج المحلي تدريجيا من عام 2021م بزيادة لا تقل عن 3%.
- الالتزام بإجراءات وسياسات الدين العام بحيث يتم التحكم به وتخفيضه خلال الأعوام القادمة.
- القطاعات الرئيسة:
- مراجعة القطاعات الاقتصادية التي تم التركيز عليها لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود بعد أن تم انفاق مبالغ ضخمة عليها مثل القطاع اللوجستي والقطاع الصناعي والقطاع السمكي والقطاع السياحي وقطاع التعدين.
- الاهتمام في صناعات الشق السفلي بحيث تكون رافدا للاقتصاد.

العجز:

المحافظة على التحكم بالعجز وتخفيضه.

- العمل على الاستفادة القصوى من الانفاق العام.
- المحافظة على الانفاق العام حسب موازنة عام 2021م وعدم زيادته في حالة ارتفاع الإيرادات.

التضخم:

- حافظت السلطنة على نسبة اقل من 2% خلال الأعوام الماضية.
- يبقى التحدي في المحافظة على نسبة منخفضة للتضخم خلال الأعوام القادمة خصوصا أن فرض الضرائب والرسوم قد يرفع نسبة التضخم.
- الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة:
- تم تطبيق الضريبة الانتقائية اعتبارا من عام 2020م ولقد تم إضافة منتجات أخرى لاحقا، وسيتم إضافة مواد أخرى في المستقبل.
- سيتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة اعتبارا من 1 ابريل 2021 والتي سترفد الميزانية بحوالي 300 مليون ريال عُماني حسب التقديرات.

الباحثين عن العمل:

- يبلغ عدد العاملين في مختلف القطاع الخاص أكثر من 1.9 مليون عامل في عام 2019م حسب آخر إصدار سنوي لكتاب الإحصاء.
- نسبة العاملين العُمانيين في القطاع الحكومي 85% عامل، وفي

القطاع الخاص 13.6% عامل، منهم ما نسبته 9.9% من الذكور وما نسبته 3.7% من الإناث. ويبلغ عدد الوافدين العاملين في القطاع الحكومي أكثر من 34 ألف عامل وفي القطاع الخاص أكثر من1.6 مليون عامل.

- العمل على اصدار قانون العمل الجديد بما يساعد على تشجيع القطاع الخاص على مزيد من الاستثمارات وزيادة تنافسيته بالإضافة الى زيادة فرص العمل للعمانيين ورفع انتاجيتهم.

النمو الاقتصادي:

مراجعة القطاعات الاقتصادية التي تم الانفاق عليها خلال الأعوام الماضية وتحليل المردود منها وخاصة: القطاع اللوجستي مثل الموانئ والمطارات، والقطاع السياحي، والقطاع الصناعي، والقطاع السمكي، وقطاع التعدين.

- أهمية الاهتمام بتطوير صناعات الشق السفلي لمنتجات النفط والغاز.
- التوازن بين زيادة الضرائب والرسوم وتحفيز النمو الاقتصادي.
- تحفيز الصناعات والصادرات من خلال تسهيل الاستثمار.
- تطوير وتسهيل إجراءات وتشريعات بدء العمل واستمراريته.
- تطوير مخرجات النظام التعليمي وخاصة الجامعات والكليات المهنية.
- تطوير قطاع الاتصالات والتكنولوجيا بحيث يكون داعما لجميع القطاعات وزيادة تنافسيتها، ومحفزا لجذب مزيد من الاستثمارات.
- تطوير النظام المالي بحيث يكون داعما للنمو الاقتصادي في القطاع الخاص.

الخاتمة:

إن الأوضاع المالية والاقتصادية لأي بلد تكون نتيجة ظروف تفرضها سياسة وأنظمة الداخلية وكذلك الظروف الخارجية الإقليمية والعالمية والتي عادة تكون خارجة عن السيطرة وتتطلب التكيف معها والاستفادة القصوى منها. ولمواجهة هذه التحديات قامت السلطنة بتحديث التشريعات، وإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة، ومراجعة الضوابط والإجراءات لكي تكون مواكبة للمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية.

وخلال الخطة الخمسية التاسعة 2016 – 2020م، تم مراجعة الأنظمة المالية المتعلقة بالميزانية العامة للسلطنة والعمل على وجود مصادر لإيرادات دائمة ترفدها. وذلك تحقيقا لتوجيه الصرف الممنهج بأسس مربوطة مع الأهداف الموضوعة في الميزانية وترشيد الإنفاق العام، بما يتواكب مع تطورات الأوضاع الاقتصادية بالسلطنة.

ومن خلال الخطة الخمسية العاشرة 2021 – 2025م، وخطة التوازن المالي، تسعى السلطنة لتحقيق التنمية المستدامة للبلاد في ظروف اقتصادية استثنائية جراء انخفاض أسعار النفط واجتياح فيروس كورونا للعالم. وتحتوي الخطة الخمسية على عدة محاور تعني بالفرد والمجتمع والاقتصاد والدولة ككل. وتستهل الموازنة العامة للعام 2021م هذه الخطة، بهدف خفض العجز من خلال الحفاظ على مستوى الإيرادات العامة مقابل ترشيد الانفاق العام.

وفي الختام إن مرور الدول بأزمات اقتصادية، يجعلها تعمل على إصلاحات والنهوض من جديد بحثا عن أنجع السبل لمواجهتا وتخطيها. ومع وجود التخطيط الجيد، تستطيع السلطنة أن تكون أحد تلك الاقتصادات العالمية الناجحة خلال الفترة القادمة لما تتمتع به من مقومات الاستقرار السياسي والموارد الطبيعية التي تؤهلها لإحداث نقلة اقتصادية نوعية، ولقد ركزت الجمعية من خلال هذا التقرير لإبراز وتحليل أهم ما جاء في الخطة الخمسية التاسعة، والخطة الخمسية العاشرة، والموازنة الدولة للعام المالي 2021م.

المراجع

- الحسابات الختامية لسلطنة عُمان – وزارة المالية
- الميزانيات العامة لسلطنة عُمان – وزارة المالية
- بيانات صندوق النقد الدولي، 2020م.
- تقرير رؤية عُمان 2040
- خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020 – 2024) – وزارة المالية
- كتاب الاحصاء السنوي، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2020م.

سلطنة عُمان
الجمعية الاقتصادية العُمانية
يناير 2021